

خطة

بعنوان

"التنبؤ بالآزمات المالية وكيفية التعامل معها:

استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية"

قُدمت هذه الخطة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال

إعداد/

عبير بنت عبدالهادي بن عبدالله الحربي

242001345

إشراف/

د.الفیصل عبدالحمید

د.فايز جراد

2025-2024

المحتويات.

4.....	المقدمة:
5.....	مشكلة الدراسة:
6.....	أسئلة الدراسة:
7.....	أهداف الدراسة:
8.....	أهمية الدراسة:
8.....	فرضيات الدراسة:
9.....	المصطلحات الإجرائية:
10	حدود الدراسة:
11	الدراسات السابقة:
11	أولاً: الدراسات العربية.
15	ثانياً: الدراسات الأجنبية.
17	المنطلقات النظرية للدراسة:
19	المنهجية وطرق البحث.
19	تمهيد:
19	منهج الدراسة:
19	مجتمع الدراسة:
19	عينة الدراسة:
20	مصادر البيانات :

20	أدوات الدراسة:
21	إجراءات الدراسة:
21	الأساليب الإحصائية:
22	قائمة المراجع:
22	أولاً: المراجع العربية.
23	ثانياً: المراجع الأجنبية.

المقدمة:

تُعد المخاطر من أبرز التحديات التي تؤثر بشكل فعال على المشاريع، مما يستدعي تحديدها وقياسها ومتابعة إدارتها للحد من تأثيراتها أو تقليلها، ومن بين المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية تبرز المخاطر المالية، والتي ترتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المنشأة، أو التعثر في سداد الالتزامات المالية، أو تقلبات أسعار الأصول المالية وأسعار الفائدة وغيرها، كما تُعد المخاطر المالية ذات تأثير غير متوقع وتمتد تداعياتها إلى جميع أنحاء العالم، مما يجعلها تهديدًا ملموسًا لاستمرارية المؤسسات واستقرار اقتصادات الدول والاقتصاد العالمي ككل، ولهذا السبب أصبح موضوع إدارة المخاطر محط اهتمام متزايد في الآونة الأخيرة، خاصةً مع توالي الأزمات المالية، و باتت إدارة المخاطر علمًا قائمًا بحد ذاته، ويعتمد على أسس الإحصاء والاقتصاد والتمويل، كما تُعد الأزمات المالية من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاديات الوطنية على مستوى العالم، لما لها من تأثيرات عميقة ومباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق تمثل المملكة العربية السعودية نموذجًا متميزًا بين الدول التي تبذل جهودًا مستمرة لتجنب الأزمات المالية وتقليل آثارها، ومن خلال تبني استراتيجيات تنوع اقتصادي، وتعزيز الرقابة المالية، وتطبيق سياسات مبتكرة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في مواجهة التحديات المحلية والدولية، لذلك تُعرف الأزمة المالية بأنها حالة من التدهور المفاجئ في القطاع المالي للدولة، وقد تشمل انهيارات في أسواق الأسهم، أو تدهورًا في قيمة العملة المحلية، أو حتى انهيارات مصرفية نتيجة عوامل معقدة ومتشابكة، وعلى الرغم من نجاح المملكة في تجنب العديد من الأزمات المالية الكبرى في العقود الأخيرة، إلا أن اقتصادها لا يزال معرضًا لمخاطر متعددة، أبرزها التقلبات في أسعار النفط التي تُشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية. (براهيم، 2021، ص 1-2).

فكتسب دراسة التنبؤ بالأزمات المالية والتخفيف من مخاطرها أهمية خاصة في ظل السعي لفهم طبيعة هذه المخاطر وأسبابها، وتحديد الآليات الفعالة للتعامل معها. ويعتمد التنبؤ على أدوات تحليلية متقدمة مثل النماذج الاقتصادية، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي لتحليل البيانات المالية والتنبؤ بمؤشرات الأزمات في مراحلها المبكرة، ومن أبرز التحديات التي تواجه المملكة في هذا السياق هو الاعتماد الكبير على النفط، الذي يمثل نحو 90% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار رؤية

المملكة 2030 لتقليل هذا الاعتماد وتنويع مصادر الدخل، إلا أن التقلبات في أسعار النفط لا تزال تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي والاقتصادي للدولة، وإضافة إلى ذلك تُعد التوترات الجيوسياسية والمخاطر الإقليمية عوامل إضافية تُهدد الاستقرار المالي وتزيد من احتمالية وقوع الأزمات، وفي إطار تحقيق رؤية 2030 تسعى المملكة إلى تعزيز الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتنمية القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا، والتعليم، والصحة، ويُعد هذا التنوع الاقتصادي أحد الأدوات الرئيسية التي تساعد على تقليل المخاطر المالية من خلال توسيع قاعدة الإيرادات وزيادة استقرار الاقتصاد.

ولمواجهة تلك التحديات تُركز المملكة على تطوير أدوات تتنبؤ دقيقة وفعّالة تعتمد على تحليل البيانات الضخمة والمحاكاة الاقتصادية لرصد الإشارات المبكرة للأزمات المحتملة، وتشمل هذه الأدوات نماذج رياضية وإحصائية متقدمة قادرة على تحليل المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات النمو، والديون العامة، وأسعار النفط، وحركة الأسواق المالية، وبالإضافة إلى ذلك تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنماط غير العادية في البيانات المالية وتحليل التغيرات الحادة التي قد تنذر بوقوع أزمة، فتعتمد المملكة إلى جانب أدوات التنبؤ على مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية للحد من آثار الأزمات المالية، مثل تنويع مصادر الإيرادات، وتحديث الأنظمة الضريبية، وتحفيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وكذلك تعمل على تعزيز مرونة النظام المالي وضمان السيولة اللازمة لمواجهة أي أزمات طارئة، لذلك يمثل التنبؤ بالأزمات المالية وإدارتها بفاعلية ركيزة أساسية لتحقيق رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد قوي ومستدام من خلال الجمع بين الأدوات التحليلية المتطورة والسياسات الاقتصادية الحكيمة، لذلك تسير المملكة بخطى واثقة نحو تعزيز استقرارها الاقتصادي ومواجهة التحديات المستقبلية.

مشكلة الدراسة:

للأزمة المالية تأثير واسع على مختلف الأنشطة الاقتصادية في جميع الدول دون استثناء، ومع ذلك يختلف مدى تأثر اقتصاد كل دولة تبعاً لدرجة انفتاحها الاقتصادي على الاقتصاد العالمي، ومدى تشابكها واندماجها في مختلف المجالات المالية والاقتصادية، مثل حجم التبادل التجاري والاستثمارات، وقد اختلفت مع ذلك العديد من الدراسات ومنها دراسة (مقابلة وهيلات، 2018) ودراسة (ابن علي، 2010) ودراسة (أحمد، 2017)، ودراسة (المطيري، 2011)، وفي ظل التقلبات الاقتصادية العالمية والتحديات المالية المتزايدة

تواجه المملكة العربية السعودية مخاطر متعددة قد تؤدي إلى حدوث أزمات مالية تهدد استقرارها الاقتصادي، وتعتمد المملكة بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعل اقتصادها عرضة للتذبذبات في أسعار النفط العالمية، إلى جانب المخاطر الجيوسياسية والتحديات الإقليمية، وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات غير النفطية ضمن رؤية المملكة 2030، لا تزال هناك حاجة ماسة لفهم أفضل لكيفية التنبؤ بالأزمات المالية واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للحد من تأثيراتها، وتتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن آليات دقيقة للتنبؤ بالأزمات المالية وتحليل المخاطر المرتبطة بها، وذلك من خلال استخدام نماذج التنبؤ وتحليل البيانات الضخمة، ووفقاً لمشكلة الدراسة يمكن صياغة السؤال الرئيسية للدراسة الحالية، وهو:

ما هو التنبؤ بالأزمات المالية وكيفية التعامل معها، وما هي استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة الحالية فيما يلي:

- كيف يتم التنبؤ بالأزمات المالية، وكيفية التعامل معها؟
- ما هي استراتيجيات التنبؤ والتقليل بالمخاطر المالية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الهدف في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جمع البيانات في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

- التوصل إلى استراتيجيات فعّالة للتنبؤ بالأزمات المالية من خلال تحديد الأدوات والنماذج المالية القادرة على الكشف عن مؤشرات الأزمات قبل وقوعها.
- دراسة استراتيجيات الحد من المخاطر المالية والتي يمكن تطبيقها في المملكة العربية السعودية، لتقليل التأثيرات السلبية للأزمات المالية على الاقتصاد الوطني.
- اختبار الأثر الإحصائي للتنبؤ بالأزمات المالية على تقليل المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى أهمية التنبؤ كأداة للوقاية.
- تحليل العلاقة بين تحديد الأهداف أثناء الأزمات المالية وتقليل المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، لتوجيه عمليات اتخاذ القرارات المالية نحو استجابة مدروسة وفعّالة.
- فحص أثر جمع البيانات المالية خلال الأزمات على تقليل المخاطر المالية، من خلال توضيح أهمية الحصول على بيانات دقيقة وشاملة في تشكيل استراتيجيات الاستجابة.
- دراسة تأثير تحديد الإطار الزمني في إدارة الأزمات المالية على تقليل المخاطر المالية، لتحديد أهمية توقيت القرارات وتأثيره على فعالية الاستجابة للأزمات.
- تقييم دور التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وأثره على تقليل المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية، لمعرفة مدى أهمية التحليل الاستكشافي كأداة استباقية.

- تحليل أثر اختيار الأسلوب المناسب لإدارة الأزمات المالية على تقليل المخاطر، من خلال دراسة مدى فعالية الأساليب المختلفة وتأثيرها على التخفيف من آثار الأزمات.
- دراسة أثر تحليل النتائج بعد الأزمات المالية على تقليل المخاطر المستقبلية، من خلال تسليط الضوء على أهمية تحليل ما بعد الأزمة كوسيلة للتعلم وتجنب الوقوع في أزمات مشابهة مستقبلاً.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية.

- إثراء المعرفة العلمية حول التنبؤ بالأزمات المالية في الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية.
- تقديم فهم نظري حول تأثير الاعتماد على النفط والتحديات الجيوسياسية على الاستقرار المالي.
- تعزيز الفهم النظري لآليات التنبؤ بالأزمات باستخدام (تحديد الهدف، جمع البيانات، تحديد الإطار الزمني، التحليل الاستكشافي، تحديد الأسلوب المناسب، تحليل النتائج).
- فتح آفاق جديدة للأبحاث المستقبلية في مجال التنبؤ بالأزمات المالية وتحليل المخاطر الاقتصادية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية.

- تقديم توصيات عملية لصناع القرار لاتخاذ إجراءات استباقية للحد من مخاطر الأزمات المالية.
- دعم جهود المملكة في تنويع مصادر الدخل ضمن رؤية 2030 وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر.
- تطبيق النماذج التنبؤية كأدوات مساعدة للجهات المعنية في تطوير سياسات اقتصادية ومالية مرنة.
- تعزيز الاستقرار المالي في المملكة وتقليل تأثير الأزمات المحتملة على الاقتصاد الوطني.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة الحالية فيما يلي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنبؤ بالأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفروض الفرعية وهما كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الهدف في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جمع البيانات في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الإطار الزمني في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحليل الاستكشافي في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحديد الأسلوب المناسب في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحليل النتائج في الأزمات المالية وبين التقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية.

المصطلحات الإجرائية:

- الأزمات المالية:

يُعرف الباحث الأزمات المالية إجرائيًا بأنها: حالة من التدهور المالي الوشيك الذي يظهر من خلال مؤشرات محددة مثل انخفاض أسعار الأسهم، أو تراجع إيرادات الدولة، أو انخفاض قيمة العملة، ويتم قياسها من خلال البيانات المالية للمملكة وأداء الأسواق المحلية بين عامي 2010 و2023.

- التنبؤ بالأزمات المالية:

يُعرف الباحث التنبؤ بالأزمات المالية بأنها: استخدام نماذج تحليلية لتحليل البيانات المالية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية المحددة؛ بهدف تحديد إشارات وعلامات أولية تدل على احتمالية وقوع أزمة مالية مستقبلاً، وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات استباقية.

- استراتيجيات التنبؤ:

يعرف الباحث استراتيجيات التنبؤ إجرائياً بأنها: الخطط التحليلية المستخدمة لتوقع الأزمات المالية المحتملة، وتشمل تطبيق نماذج التنبؤ المعتمدة على تحليل البيانات الاقتصادية الضخمة داخل السعودية، لقياس قدرة هذه الاستراتيجيات على التنبؤ بتلك الأزمات بدقة.

- المخاطر المالية:

عرف الباحث المخاطر المالية إجرائياً: هي احتمالات تعرض الاقتصاد السعودي لخسائر أو تقلبات سلبية يمكن قياسها من خلال تحليل بيانات أسواق المال، وتقلبات أسعار النفط، وتغيرات السيولة، ويتم تحديد نسبة المخاطر بناءً على مؤشرات مالية محددة مثل العجز المالي ومعدلات التضخم.

- التقليل من المخاطر المالية:

عرف الباحث التقليل من المخاطر المالية إجرائياً بأنها: استخدام أدوات محددة مثل التنويع الاقتصادي وتطوير سياسات مالية، وتحليل تأثيرها الفعلي على تخفيف حدة الأزمات المالية المحتملة وتقليل آثارها الضارة على الاقتصاد السعودي، ويتم قياس فاعلية هذه الأدوات من خلال مؤشرات الاستقرار المالي في المملكة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية فيما يلي:

الحدود الموضوعية: تركز هذه الدراسة على موضوع التنبؤ بالأزمات المالية وتقليل مخاطرها في المملكة العربية السعودية، وتتضمن الدراسة تحليل أدوات التنبؤ المختلفة، مثل النماذج الاقتصادية، وتحليل البيانات الضخمة، ودورها في تقديم استراتيجيات استباقية للتقليل من المخاطر المالية.

متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** أدوات التنبؤ بالأزمات المالية (تحديد الهدف، جمع البيانات، تحديد الإطار الزمني، التحليل الاستكشافي، تحديد الأسلوب المناسب، تحليل النتائج).
- **المتغير التابع:** تقليل المخاطر المالية والاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية: تُجرى الدراسة في المملكة العربية السعودية، حيث يتم التركيز على العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة على الاستقرار المالي في المملكة.

الحدود الزمانية: تركز الدراسة على البيانات والتحليلات المتعلقة بالفترة من عام 2010 إلى الوقت الحالي، مع التركيز على المستجدات الاقتصادية والتطورات الأخيرة في ظل رؤية المملكة 2030.

الحدود البشرية: تتضمن الدراسة آراء وملاحظات الخبراء الاقتصاديين، والجهات المسؤولة في المؤسسات المالية والمصرفية، إضافة إلى بيانات مالية واقتصادية منشورة رسميًا عن المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية.

دراسة (حمدي، 2022)، بعنوان: "تطوير أساليب التنبؤ بالأزمات المالية وسبل الخروج منها - مع الإشارة إلى تجارب عالمية".

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية، واستعراض الحلول التي تبنتها الدول التي تعرضت لأزمات مشابهة، تتبع أهمية البحث من تركيزه على تطور مؤشرات الإنذار المبكر عبر السنوات الماضية، وبدءًا من مؤشرات تقلبات أسعار الأسهم وتراجع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وصولاً إلى تطبيق اختبارات الإجهاد المالي على المستويات الاقتصادية والمالية، وكذلك على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، والتي تُشكل ركائز النظام المالي. تساعد هذه المؤشرات في توقع اتجاهات الاقتصاد المستقبلية واتخاذ قرارات استباقية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي،

وتكونت عينة هذه الدراسة من المصادر العربية والأجنبية والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بطبيعة الموضوع، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن تدخل الدولة كان عاملاً رئيسياً في التخفيف من تداعيات الأزمات المالية العالمية والحد من انتشار آثارها إلى بقية المؤسسات المالية، وأن بعض الأزمات قد تكون مفتعلة أو نتيجة تجاهل صناع القرار للمؤشرات التحذيرية وعدم الاعتراف بقرب وقوع الأزمة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة الالتزام بمراقبة مؤشرات الإنذار المبكر وتجنب تجاهلها لما لها من دور حاسم في الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية.

دراسة (عثمان وإسماعيل، 2021)، بعنوان "دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالمخاطر المالية لمنشآت الأعمال".

سعت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل الدراسات والنماذج المختلفة بالتنبؤ بالمخاطر المالية التي تواجه منشآت الأعمال، والتعرف على المخاطر المالية التي تواجه منشآت الأعمال وكيفية إدارتها، وتجميع وتصنيف النماذج التي تعرضت لها الدراسات السابقة للتنبؤ بالمخاطر المالية والمقارنة بينها، وتحديد مدى التحسن بالفترة التنبؤ بالمخاطر المالية نتيجة الدمج بين المؤشرات غير المالية والمؤشرات المالية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تكونت عينة من المنشآت المتعثرة أو تلك التي تم تصفيتها، وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن لا تزال المخاطر المالية من الموضوعات المثيرة للجدل، وأحد أبرز التحديات التي تواجه منشآت الأعمال في السنوات الأخيرة، وأن التنبؤ بالمخاطر المالية يُعدّ عنصراً أساسياً في عملية اتخاذ القرار داخل المنشآت، حيث يمكن الاعتماد عليه للكشف عن النتائج السلبية المحتملة الناجمة عن الظروف الداخلية للمنشأة، أو عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية المحيطة بها، ويتيح هذا التنبؤ للمنشأة إمكانية التصدي لهذه المخاطر سواء عبر الحد من آثارها السلبية أو تجنب حدوثها مستقبلاً، وبما أن تعثر المنشآت لا يحدث بشكل مفاجئ بل يمر عبر عدة مراحل قبل الوصول إلى هذه المرحلة، فقد أبدى الباحثون اهتماماً متزايداً بتطوير نماذج تحليلية تساعد في التنبؤ بالآثار المالية السلبية، وتعتمد هذه النماذج على البيانات الكمية، عبر دمج مجموعة من النسب والمؤشرات المالية مع أساليب إحصائية مناسبة.

دراسة (مهران والشهري، 2017)، بعنوان: "التنبؤ بمراحل تأثير الأزمة المالية على أداء المصارف استخدام الانحدار اللوجستي دراسة تحليلية: بالتطبيق على قطاع المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي".

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير ثلاثة نماذج تحتوي على مؤشرات مالية تتميز بقدرتها التنبؤية لرصد الأزمات المالية قبل وقوعها في المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبهدف فهم وضعية تلك المصارف وتزويد الجهات المعنية بمؤشرات مبكرة للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تكونت عينة هذه الدراسة من أحد عشر مؤشراً لعينة مكونة من 41 مصرفاً باستخدام البيانات الربعية الممتدة من عام 2006 إلى 2014م، واعتمد التحليل على أسلوب الانحدار اللوجستي لبناء ثلاثة نماذج، يمثل كل منها مرحلة من مراحل الأزمة المالية العالمية 2008، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نموذج لوجستي للمرحلة الأولى يتمتع بقدرة على التنبؤ بدخول المصارف في الأزمة المالية العالمية وبلغت دقة تصنيف هذا النموذج 80.6%، ويتألف النموذج من ثلاثة مؤشرات مالية مرتبة حسب أهميتها، وهي: إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، دخل التشغيل إلى مصروفات التشغيل، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، أما في المرحلة الثانية فقد تم تطوير نموذج لوجستي آخر قادر على التنبؤ بتحسين الأوضاع المالية وخروج المصارف من تأثير الأزمة وبلغت دقته في التصنيف 79.3%، ويتكون هذا النموذج من ثلاثة مؤشرات مالية مرتبة حسب الأهمية، وهي: إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، دخل التشغيل إلى مصروفات التشغيل، وصافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية، وبالإضافة إلى ذلك تم بناء نموذج لوجستي للمرحلة الثالثة قادر على التنبؤ بنمو ربحية المصارف بعد تجاوزها تأثير الأزمة العالمية وبلغت دقة تصنيفه 82%، ويتألف هذا النموذج من خمسة مؤشرات مالية مرتبة حسب الأهمية، وهي: دخل التشغيل إلى إجمالي الأصول، وإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع النقدية والأوراق المالية إلى إجمالي الأصول، ومصروفات التشغيل إلى إجمالي الأصول.

دراسة (أحمد، 2010)، بعنوان: "نموذج مقترح لاستخدام الشبكات العصبية في التنبؤ بالأزمات المالية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية".

سعت هذه الدراسة للتعرف على أحدث ما وصل إليه التطبيق العملي في مواجهة الأزمات والكوارث باستخدام نظم الذكاء الاصطناعي وخاصة الشبكات العصبية في التنبؤ بالأزمات المالية والتي يمكن أن تواجه البنوك التجارية المتاحة للائتمان، وتحت مظلة المبادرة في احتواء الأزمة في كافة مراحلها، وتقديم الدعم لمتخذ القرار بكافة مراحل الأزمة، ووضع تصور للوضع الحالي يفيد بعملية التخطيط والتنبؤ بحدوث أزمات مستقبلية، والتوصل لتوصيات هادفة لتأصيل منهجية متكاملة لاستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية بالواقع العملي التطبيقي لمواجهة الأزمات المالية بالبنوك التجارية العالمية، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة هذه الدراسة من العاملين بالبنوك التجارية العامة الأربعة وهي بنك مصر، والبنك الأهلي، وبنك الإسكندرية، وبنك القاهرة، واعتمدت هذه الدراسة على أداة المقابلة واستبيان لجمع البيانات، وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات يسهم بشكل كبير في توفير الوقت والجهد، ويزيد من سرعة أداء الأعمال بفعالية عالية أثناء الأزمات، وقد جاءت استجابة أفراد عينة الدراسة إيجابية بدرجة كبيرة في هذا الجانب، تليها أهمية اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب، حيث حصل هذا العنصر على نسبة عالية من الموافقة، ومع ذلك تراجعت درجة الموافقة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات للحد من الخسائر البشرية والمادية، وكذلك في الاستفادة من الوسائل العلمية والآليات الحديثة، وأن من أبرز المعوقات التي تحد من فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأزمات في البنوك التجارية هو عدم توفر البرمجيات المناسبة، وهو ما حصل على أعلى نسبة موافقة من أفراد العينة، يلي ذلك عدم كفاية الموارد والمعدات المتاحة في حين كانت أقل المعوقات هي تصميم البرامج دون مراعاة لمهارات وأهداف مستخدمي نظم المعلومات، يليها تلف بعض المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسوب، وأن من أهم الحلول التي قد تساعد في تجاوز معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأزمات هي الاستفادة من الشبكات العصبية الاصطناعية كأداة قوية في التنبؤ بالأزمات التي قد تواجه البنوك التجارية، وتتميز الشبكات العصبية بقدرتها على التعلم وتطوير الخبرة، مما يعزز قدرة متخذي القرار على اتخاذ القرارات الأنسب في ظل الظروف الطارئة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية.

دراسة (Abdulazeez et al, 2024)، بعنوان: “Building Advanced Early Alarm Systems for Predicting Financial Crises: A Future Vision for Fiscal Policy in Iraq”.

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد التداعيات المتسارعة للأزمات المالية التي ضربت العالم أثرت بشكل كبير على الاقتصادات العالمية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، وقد أدت هذه الأزمات، التي اتسمت بالفشل المصرفي، إلى نشوء أزمة مالية قيام المؤسسات بتطوير نماذج وأنظمة ومؤشرات إنذار مبكر للتعنبؤ بالأزمات المصرفية وتجنب آثارها السلبية التقلبات الدورية والصدمات غير المتوقعة، ويهدف إلى وضع الأساس لنظام إنذار مبكر للرصد الاضطرابات المالية في العراق والهدف هو تحديد الاختلالات المالية، ومنع انهيار المؤسسات المالية العراقية حماية الاقتصاد من الأزمات المالية والنقدية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كما توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن العراق تمتلك مؤشرات الإنذار المبكر اللازمة لمنع الأزمات، وأن تنفيذ مؤشرات الإنذار المبكر من شأنه أن يحمي العراق من الأزمات المالية، وأن هذا النظام الفعال عالميًا يعمل على تعزيز إدارة الأزمات من خلال المؤشرات المقدمة، وأن العراق تدرس إمكانية تنفيذ الشبكات العصبية الاصطناعية والذكاء الاصطناعي والنماذج اللوغاريتمية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة اعتماد هذا النظام العالمي المتقدم لقطاعيه المصرفي والمالي، ويجب تعزيز الشفافية والإفصاح لتسهيل تنفيذ مثل هذا النظام المتقدم، ويجب تفكر جميع البلدان في اعتماده.

دراسة (SHAWIAH, 2016)، بعنوان: “Risk Management Strategies for dealing with Unpredictable Risk in Saudi Arabian Organisations”.

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لتمكين المنظمات السعودية من تحسين متانتها وقدرتها على الصمود في حالة حدوث مخاطر غير متوقعة، ولتحقيق هذا الهدف راجعت هذه الدراسة وفحصت الأدبيات ذات الصلة بالمخاطر غير المتوقعة وفلسفاتها وممارساتها من أجل تحديد مستوى فهم مفاهيم وخصائص المخاطر غير المتوقعة، وهدفت للتعرف على الفحص النقدي لأهمية وفعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز قوة ومرونة المنظمات في إدارة المخاطر غير المتوقعة في المملكة العربية

السعودية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكشف الآثار المترتبة على مخاطر الطوارئ التي تم تحديدها في الأدبيات الموجودة والمشاركة مع الخبراء في المملكة العربية السعودية أن مخاطر الطوارئ يمكن أن تكون شديدة ومتطرفة ومنخفضة التردد، وتؤثر سلبًا على المنظمات والمجتمع حيث تحدث، وأشارت البيانات الثانوية التي تم جمعها من خلال الأدبيات الموجودة حول مخاطر الطوارئ وإدارة الأزمات والمخاطر إلى أن القدرة على التعامل مع مخاطر الطوارئ تتطلب استراتيجية مشتركة، وتكونت عينة هذه الدراسة من ثلاثة عشر خبيرًا ومديرًا في المملكة العربية السعودية وجلسات تركيز جماعي مع ممارسين متوسطي المستوى وذوي خبرة في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وأن هناك مستوى منخفضًا من المعرفة حول أهمية وفعالية استراتيجيات المرونة والمتانة وإدارة المخاطر في التخفيف من آثار مخاطر الطوارئ في المنظمات في المملكة العربية السعودية، واستخدمت هذه الدراسة أداة المقابلات والاستبيان لجمع البيانات وتحليلها، وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها تطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تفيد ممارسة وإدارة الأزمات والمخاطر في المنظمات السعودية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تشجيع المزيد من التحقيق في النتائج الرئيسية لهذا البحث؛ لأن هذا البحث يساهم في المجال الأكاديمي والعملي لإدارة الأزمات والمخاطر، وخاصة من خلال التأكيد على الحاجة إلى تحسين القدرة التنظيمية والمرونة والمتانة للتعامل مع أحداث الأزمات والمخاطر المستقبلية.

دراسة (Saiah et al, 2012) ، بعنوان "Predict the Financial Markets Crises (Forecasting Models and Their Applicability in the Arab Financial Markets)".

يهدف هذا البحث إلى إمكانية إيجاد نموذج أو طريقة موثوقة للتنبؤ بالأزمات المالية أو الحد منها، وتحديد موعد حدوث الأزمات المالية في السوق المالية نظرًا لأنها تنتقل بسرعة إلى سوق مالية أخرى، وتسبب آثارًا سلبية على السوق المالية الأخرى، فإن معنى ذلك أن الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم مترابطة مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك تتطلب الأسواق المالية تحديد الشكل أو الطريقة لتجنب الأزمات المالية أو الحد منها، وكانت نتائج هذه الدراسة أن الأزمة المالية تحدث عندما (يكون معدل نمو الائتمان المحلي مرتفعًا، وتقييم سعر الصرف مرتفعًا مقارنة بالاتجاه العام، وارتفاع سعر الفائدة الأجنبية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي عن الدين الخارجي، وارتفاع نسبة مضاعف النقود مقارنة

بالاحتياجات، وعندما يكون هناك عجز كبير في الحساب الجاري)، وإذا كان بإمكان أي سوق مالية التحكم في هذه العوامل، فهذا لا يعني أن هذه السوق سوف تتعرض لأزمة مالية، بل قد تحدث الأزمة المالية في سوق مالية أخرى وترتفع إلى هذه السوق، لذا فإن الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذا النوع من الأزمات المالية هي إنشاء أسواق مالية عالمية لوضع معايير لتقييم أداء الأسواق المالية، ويجب أن تكون المعايير الستة التي ذكرناها هي أهم المعايير والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وقد تتعرض السوق المالية لأزمة مالية إذا حدث أي انحراف سلبي عن المعايير ومؤشرات التقييم لمدة تزيد عن ستة أشهر، وفي الواقع تقيس هذه المؤشرات أداء البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها السوق المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على أداء السوق المالية في أي دولة، وبالتالي فإن هذه المؤشرات والمعايير تعد أدوات مهمة للدوائر الاقتصادية في تحسين الأداء الاقتصادي والتنمية على مستوى الدولة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

الفصل الأول الإطار العام للدراسة: المقدمة، وتشتمل على (مشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، وفرضيات الدراسة، ومصطلحات الدراسة، وحدود الدراسة، الدراسات السابقة).

الفصل الثاني الإطار النظري: ويتضمن ما يلي.

• المحور الأول: التنبؤ بالأزمة المالية.

- تاريخ أهم الأزمات المالية، ومفهومها.
- أسباب الأزمة المالية وأنواعها.
- مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية وآليات احتوائها.
- أهم الأزمات المالية العالمية والحلول المتخذة.

• المحور الثاني: المخاطر المالية.

- مفهوم المخاطر المالية وتصنيفاتها ومسبباتها.
- خطوات المخاطر المالية.
- أهداف ومحددات التنبؤ بالمخاطر المالية.

- استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية.
- المحور الثالث: التنبؤ بالأزمات المالية للتقليل من مخاطرها.
- كيفية التعامل مع الأزمات المالية للتقليل من مخاطرها.
- أهم الأزمات المالية التي واجهت المؤسسات في الدول العربية.
- المقترحات التي قدمها صندوق النقد العربي لتطوير مؤشرات السلامة المالية.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاته.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتفسيرها.

قائمة المراجع.

الملاحق.

المنهجية وطرق البحث.

تمهيد:

يتناول الباحث في هذا الفصل عرضًا للمنهج المستخدم في الدراسة، والتصميم التجريبي لها، والأدوات المستخدمة فيها، وإجراءات التطبيق، والأساليب المستخدمة في معالجتها إحصائيًا، ويتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS.

منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعد أحد الأساليب البحثية التي تهدف إلى وصف وتحليل ظواهر محددة وتفسيرها من خلال جمع وتحليل البيانات بشكل منظم وكمي، ويتمثل الهدف من هذا المنهج في فهم وصف الظاهرة أو المشكلة المعنية بطريقة دقيقة ومنظمة، في دراسة "التنبؤ بالأزمات المالية وكيفية التعامل مع استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية في المملكة العربية السعودية"، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. تمثل العملية الأساسية لهذا المنهج في جمع بيانات مقننة حول الظاهرة المدروسة وتحليلها بشكل منهجي، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي تم تصنيف وتحليل البيانات المجمعة بشكل متناسق ومنهجي، مما أتاح فهمًا عميقًا لدور أخلاقيات المهنة في فعالية إدارة المشاريع، ويعتبر هذا المنهج مناسبًا لدراسة الظواهر المعقدة والمتعددة الأبعاد، ويساهم في إثراء المعرفة والفهم العميق للموضوع المدروس.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة الحالية في الخبراء الاقتصاديين، والجهات المسؤولة في المؤسسات المالية والمصرفية، إضافة إلى بيانات مالية واقتصادية منشورة رسميًا عن المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة:

تكونت عينة هذه الدراسة من آراء وملاحظات الخبراء الاقتصاديين، والجهات المسؤولة في المؤسسات المالية والمصرفية، إضافة إلى بيانات مالية واقتصادية منشورة رسميًا عن المملكة العربية السعودية، والتي بلغ عددها (....).

مصادر البيانات :

توظف الدراسة مصادر متعددة لجمع البيانات والمعلومات، حيث تعتمد على مصادر أساسية كما يلي:

- **المصادر الثانوية:** تعتمد الدراسة على استخدام المصادر الثانوية المتاحة في مجال الدراس، ويتضمن ذلك الكتب العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، بالإضافة إلى الدوريات والأبحاث والرسائل العلمية التي تناولت الجوانب النظرية للدراسة، كما تشمل المصادر الثانوية المقابلات التي أجراها الباحث مع المتخصصين في المجال المعني بالدراسة، يتمثل الهدف من استخدام هذه المصادر في معالجة الإطار النظري للدراسة، وتحديد مشكلة البحث، وصياغة أسئلة الدراسة.

- **المصادر الأولية:** تتضمن المصادر الأولية جمع البيانات مباشرة من الميدان، وتمثل هذه المصادر بناء استبانة مصممة خصيصًا كأداة رئيسة للدراسة، والتي تم تطويرها باستناد إلى الدراسات السابقة ومناقشتها مع خبراء المجال. تهدف هذه الاستبانة إلى جمع البيانات اللازمة لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، وتحقيق معايير الصدق والثبات. تم تطوير الأسئلة وتحسينها بناءً على تعليقات وتوجيهات الخبراء لضمان جودة البيانات المجمعة ودقتها.

أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أداتين وهما المقابلة والاستبيان، حيث قام الباحث بإعداد استبيان يتناول متغيرات يتألف الاستبانة من قسمين رئيسيين، **وفقاً لمتطلبات الدراسة:**

- **القسم الأول:** المحور الأول للدراسة (التنبؤ بالآزمات المالية).
- **القسم الثاني:** المحور الثاني للدراسة (استراتيجيات التنبؤ والتقليل من المخاطر المالية).

إجراءات الدراسة:

- قام الباحث بتناول الإطار النظري والدراسات السابقة لتغطية كافة الجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سوف تتناولها الدراسة.
- عمل الباحث على تحكيم استبيان الدراسة من قبل المختصين ليتم توزيعها على المبحوثين بصورتها النهائية.
- ثم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة ثم جمع كافة النسخ الموزعة من هذه الاستبانات لتم ترميزها وتفرغها ضمن البرنامج الإحصائي المناسب.
- ثم إدخال وترميز الاستبانات للشروع في عملية تحليلها.
- ثم إجراء التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة.
- ثم مناقشة النتائج وكتابة التوصيات التي تخدم الدراسات التالية في نفس المجال.

الأساليب الإحصائية:

الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها بهذه الدراسة، هي ما يلي:

- الإحصاءات الوصفية (التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري).
- اختبار بيرسون pearson ليقس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين متغيرات الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، ليقس الثبات العام لأداة الدراسة.
- اختبار الانحدار الخطي Simple Regression Analysis، البسيط ليقس دلالة التأثير بين متغيرات الدراسة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية.

- ابن علي، بلغزوز . (2010). استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة جامعة ورقلة، جامعة ورقلة، ع 7، 331-344.
- أحمد، حسين مصلي سيد. (2017). نموذج مقترح لاستخدام الشبكات العصبية في التنبؤ بالأزمات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 18، ع1، 166-214.
- أحمد، حسين مصلي سيد. (2017). نموذج مقترح لاستخدام الشبكات العصبية في التنبؤ بالأزمات المالية: دراسة تطبيقية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 18، ع1، 166-214.
- براهيم، بلقلة. (2021). إدارة المخاطر المالية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية.
- حمدي، زهراء صالح. (2022). تطوير أساليب التنبؤ بالأزمات المالية وسبل الخروج منها مع الإشارة إلى تجارب عالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مج 7، ع 2، 13-26.
- عثمان، حسام محمد محمد وإسماعيل، طارق محمد حسنين. (2021). دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالمخاطر المالية لمنشآت الأعمال. المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، مج 1، ع1، 53-79.
- المطيري، فيصل سعد متعب. (2011). تأثير استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال.

- مقابلة، سهيل وهيلات، محمود. (2018). دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.
- مهران، سحر وروابي، حسن الشهري. (2017). التنبؤ بمراحل تأثير الأزمة المالية على أداء المصارف باستخدام الانحدار اللوجستي دراسة تحليلية: بالتطبيق على قطاع المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة العربية للإدارة، مج 37، ع 3، 161-199.

ثانيًا: المراجع الأجنبية.

- Abdulazeez, M, I., Muneer, A, S., Mahdi, M, M., 2024, Building Advanced Early Alarm Systems for Predicting Financial Crises: A Future Vision for Fiscal Policy in Iraq. Journal of Economics, Finance and Management Studies, Volume 07 Issue 10, 6174-6179.
- Saiah, A, A, S., Mostafa, M, R., Bon, A, T, B., & Soon, N, K., 2011, Predict the Financial Markets Crises (Forecasting Models and Their Applicability in the Arab Financial Markets). Journal of Applied Sciences Research, Vol. 7, No. 7, 1188-1194.
- SHAWIAH, F, F, B., 2016. Risk Management Strategies for dealing with Unpredictable Risk in Saudi Arabian Organisations. College of Science & Technology School of the Built Environment.